أوبرا وينفري والدراما الملتزمة

بسمة النسور

سبق للإعلامية المذيعة والمحاورة الأميركية الأكثر شهرة، أوبرا وينفري، أن أبهرت النقاد والجمهور، حين طرقت باب الدراما أول مرة عام 1985 في فيلم «اللون الأرجواني» من إخراج ستيفن سبيلبرغ، المأخوذ عن رواية تحمل الاسم نفسه للكاتبة الأميركية، أليس ووكر، حين قدّمت، باقتدار كبير، شخصية صوفيا، المرأة السوداء ذات الروح المتمرّدة الحرة التي تأبى الاستسلام، وقد انتصرت لكرامتها في مواجهة سيدة بيضاء أهانتها وحقّرتها، في زمن ساد فيه التمييز العنصري، وحرم الزنوج من أبسط حقوقهم الإنسانية بسبب لون بشرتهم. وقد ترشّحت أوبرا لجائزة أوسكار لأفضل ممثلة مساعدة عن ذلك الدور الذي قدّمته بشغف كبير. صوفيا المرأة قوية الشخصية التي رفضت الخضوع لعنف الذكور السائد في مجتمعها، واستبداد الأبيض بها، ما أدى إلى زجّها في السجن، وتعذيبها وحرمانها من أطفالها.

ولطالما عالجت الأفلام التي شاركت فيها أوبرا مشكلات العنصرية والعنف ضد النساء، وهي الهواجس الكبرى لديها طوال مسيرتها المهنية، ناشطة سياسية مدافعة قوية عن السود والنساء المضطهدات، وقد انتزعت اعتراف الجميع بموهبتها ممثلة موهوبة، قادرة على اختيار الأدوار التي تخدم قضاياها. وفي فيلم «سيلما» الذي أدّت بطولته أمام ديفيد أويلو وكارمين إجوغو، سرد لسيرة نضال الزعيم مارتن لوثر كينغ ورفاقه من النشطاء، في سعيهم المستمر إلى تحقيق المساواة بين البيض والسود في فترة الستينيات، إبّان التصويت على حقوق الإنسان.

إحدى أهم مغامرات أوبرا في عالم الدراما الذي أثبتت فيه براعتها ممثلةً شديدة التميز، في الفيلم التلفزيوني «الحياة الخالدة لهنريتا لاكس»، وأدت فيه دور ابنة هنريتا الكبرى ديبرا. وهو يحكي قصة هنريتا، امرأة أميركية سوداء، عاشت في ولاية فيرجينيا في الولايات المتحدة الأميركية. تزوجت وأنجبت خمسة أطفال وتوفيت إثر إصابتها بسرطان عنق الرحم. قام العالم الأميركي جورج جاي، من جامعة «جون هوبكينز»، بدراسة عينة من خلاياها الغريبة التي حاول العلماء تفسير حالتها غير المسبوقة، بأنّ طفرة ما حدثت في خلاياها، جعلتها لا تموت، بل كانت النتيجة مجموعة من خلايا هنريتا موجودة بعد 65 عاماً من موتها، حيث أصبحت أول عينة بشرية من الخلايا تبقى إلى الأبد ولا تموت. وكانت الفضيحة الأخلاقية التي تورّطت فيها الجامعة حينذاك، في إقدامها على أخذ العينة وزرعها في المعمل، لتنشر في مختبرات كلّ العالم، واستخدمها العلماء، في آلاف التجارب والبحوث العلمية من دون موافقة المريضة أو معرفة عائلتها التي فسّرت الأمر بأنّ هنريتا كانت ملاكاً لا يشبه البشر، بل إنّ الرب سخّر خلايا جسدها فداء للإنسانية. هذا ما آمنت به ديبرا، الابنة الكبرى التي لا تذكر من حياة أمها الكثير، غير أنّها ظلت متعلقة بها، مصممة على تخليد اسمها. أبدعت أوبرا، كما لم تفعل من قبل، في تجسيد شخصية ديبرا، المرأة الخمسينية التي لم تتمكن من تجاوز أحزان طفولتها المعذّبة، حين حُرمت من والدتها، وتعرّضت وإخوتها للظلم والتعنيف والاضطهاد الذي وصل إلى التحرّش الجنسي.

وتطرّق الفيلم إلى مظاهر التمييز العنصري ضد السود الذين كانوا يُستخدمون في الثلاثينيات في التجارب العلمية مثل فئران المختبرات. قصة مؤثرة وموجعة وأداء درامي باهر، قدّمته أوبرا وينفري، المرأة الصلبة العنيدة التي ظلت، على الرغم مما حققته من شهرة وثراء فاحش، مخلصةً لقضايا قومها، ساعيةً في كلّ منبر إلى فضح مظاهر العنصرية المتفشية في مجتمعها. مناصرة مخلصة لقضايا النساء، حريصة على العمل من أجل تحسين ظروف معيشتهن، مستمدة العزم والتصميم من قصة حياتها الشخصية الصعبة التي تميزت بالكفاح والإرادة الصلبة، والقدرة الاستثنائية على مواجهة الصعاب، ولتتحول إلى رمز نسوي عالمي تقتدي به النساء في كلّ أرجاء الأرض.

سياسة أميركية جديدة في سورية؟

عمار ديوب

شكّل التوافق الروسي الأميركي على تمديد دخول المساعدات في مناقشات مجلس الأمن خطوة مهمة في اعتماد سياسة جديدة بين البلدين لإدارة شؤون سورية. على الرغم من ذلك، لا تغيّر هذه الخطوة من السياسات العامة المتبعة لدى روسيا وأميركا تجاه سورية، أي دعم الروس النظام، وتمسّك الأميركيين بالقرارات الدولية المتعلقة بالوضع السوري. الجديد هنا، وقد ترافق مع وصول الرئيس بايدن إلى السلطة، إذ جمد حزم العقوبات ضد شخصيات وشركات سورية أو دولية، تتعامل مع النظام السوري. وأخيراً، ألغى عقد شركة تحكي وتشرح للذين لا يفهمون معنى «الاغتصاب الزوجي» كي يفهموا، وتقول إنّها مثال لهذه الجريمة، فقد اكتشفت بعد مضيّ سبع سنوات على زواجها النموذجي، بعض التغيرات تحدث لها رقابية مختصة، بالإضافة إلى ضمان مبدأ المناصفة بين الجنسين، وتدعيم المشاركة الشبابية. إلى آخره. كما نص أيضاً على اعتماد مبدأ "الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، مع تصويت تفضيلي من دون مزج" وهو ما يضمن، بحسب متابعين عديدين، نسبة عالية من تساوي الحظوظ بين المرشحين.

وعلى الرغم من دعوات المقاطعة العديدة، شهدت الانتخابات مشاركة أحزاب عديدة منضوية تحت تيارات سياسية وفكرية مختلفة، وطنية وإسلامية وليبرالية. ومع ذلك، شهدت مقاطعة أحزاب أخرى عدة، محسوبة على "التيار الديمقراطي"، وفي مقدمتها جزء من رموز الحراك الشعبي. وقد اعتبرت أنّ شروط تنظيم انتخابات حرّة وشفافة، تضمن التنافس النزيه بين مختلف المترشحين، غير متوفرة حالياً، فالانتخابات ليست سوى عملية لإعادة إنتاج النظام السابق، بحسب تقديرها. ولم يخلُ السباق الانتخابي من التشويق، غير أنّ نسبة المشاركة الضعيفة (23,03%) كانت لافتة. وعلى الرغم من قول الرئيس عبد المجيد تبون، قبل إعلان النتائج، إنّ نسبة المشاركة ليست مهمة، وإنّما المهم إفراز الصندوق ممثلي الشعب الذين سيتمتعون بالشرعية الكافية لممارسة السلطة التشريعية، فإنّ متابعين عديدين للشأن السياسي الجزائري يرون أنّ هذه النسبة قد تفتح أبواب مجدداً أمام عودة التوتر بين السلطة وجزء من القوى المعارضة، وفي مقدمتها الحراك الشعبي الذي يعتبر هذه النسبة دليلاً على ضعف شرعية البرلمان الجديد.

بدا المشهد السياسي الذي أفرزته الانتخابات تعدّدية، تتصدّره جبهة التحرير الوطني، بثقلها ورمزيتها التاريخية، تليها حركة مجتمع السلم ذات التوجهات الإسلامية، مبرهنة على قدرتها الفائقة على التعبئة والتنظيم مع التطورات المتلاحقة، في ظلّ ذاكرة ما زالت تتحفظ على الإسلام السياسي. كما سجلت النتائج حضوراً لافتاً للمستقلين، فقد شكلوا على مستوى المقاعد الكتلة الثانية، وثمّة ارتفاع في الحضور الشبابي وتراجع تمثيلية النساء.

لم تفرز الانتخابات أغلبية برلمانية، على الرغم من السبق الانتخابي الذي حازت عليه جبهة التحرير، وهو ما يضمن سمح للرئيس تبون بأن يعين وزيراً أول (رئيس حكومة) طبقاً للمادة 103 من الدستور، فاختار الشخصية المستقلة، أيمن بن عبد الرحمن، الذي شغل منصب وزير المالية، وقبل ذلك محافظ البنك المركزي، وهو شخصية تكنوقراطية غير متحزّبة، يعوّل عليها الرئيس من أجل توسيع مشاركة أكبر طيف سياسي ممكن في الحكومة أو الحياة السياسية، من دون ارتهان واضح إلى جبهة التحرير، وحتى يعطي بذلك أيضاً انطباعاً أنّه يقود مرحلة جديدة قطع مع مناخات هيمنة جبهة التحرير، وإن رمزياً. وبذلك، لسنا أمام حكومة جبهة التحرير، بل هي حكومة أقرب إلى التوافق السياسي المحدود، خصوصاً في ظلّ نسبة المشاركة الضعيفة، وإحجام قوى سياسية عديدة عن المشاركة، سواء في الانتخابات أو في الحكومة.

ستّجد الحكومة الجزائرية داخلياً نفسها أمام رهانات ثلاثة رئيسية: تعزيز المشاركة السياسية. ثم الانفتاح على تلك الأغلبية المتبقية التي ظلت تنظر بكثير من الريبة إلى الانتخابات ذاتها، باعتبارها هروباً إلى الأمام أو التفافاً على مطالب الحراك، وربط جسور ما مع رموز الحراك، حتى تلطف من إمكانية استعادة أنفاسه، خصوصاً أنّ المناخ السياسي ما زال محتقناً، ولعلّ الاعتقالات والمضايقات التي طاولت نشطاء عديدين تؤشر إلى ذلك. أما الرهان الأخير فيعود إلى قدرة الحكومة الجديدة على تجنب مراقبة ومحاسبة عسيرتين قد يمارسهما البرلمان، إذا ما حرص على أن يلعب دوره كاملاً، حتى يعزّز من شرعية الضعيفة.

أما التحدّي الأكبر فسيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي، الذي سهر على تربيته عقوداً طويلة تواما الدولة الجزائرية الحديثة: جبهة التحرير والجيش.

> التحدّي الأكبر سيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

كاريكاتير — عماد حجاج

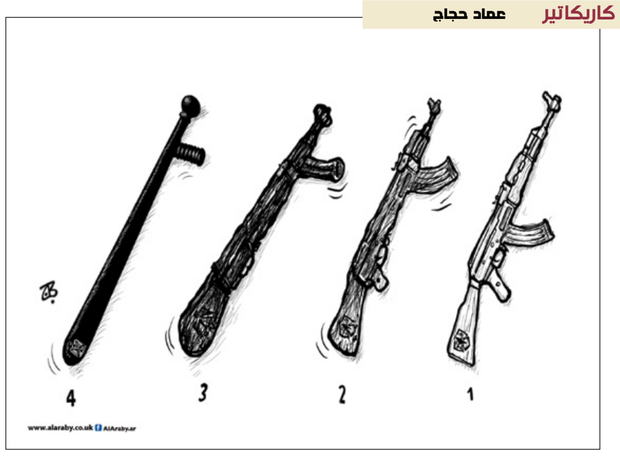

عندما يحتفل رجال باغتصاب الزوجات

هناء فتحي

كلّ الذين وانتهم نوبة السخرية المجنونة على «السوشيال ميديا»، في بعض البلدان العربية، عند سماعهم بقضية «الاغتصاب الزوجي» والتي تفجرت فجأة منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، ووضعت كلّ شخصية مسؤولة أمام مسؤوليتها القانونية والدينية، كلهم خاب سعيهم نحو «النكتة والتريقة والهزار السخيف» وكأننا نختزع الذرة، أو كأنّ الحكاية مجرد «اشتغالة» من المسؤولين، والحقيقة هي ليست كذلك أبداً.

الاغتصاب الزوجي، أو ما يُعرف في الغرب بـ«Martial Rape» قضية عالمية قديمة، تعاني منها نساء المجتمعات المتحضرة في بلاد العالم الأول، وتُسنّ لها القوانين ويُحبس بسببها الزوج سنوات طوالاً، وأحياناً يُقتل بيد المُغتصبة زوجته.

لكنّك أيضاً يجب أن تتساءل كثيراً، حدّ الدهشة والشك، عن معنى تلازم هذين التاريخين بالذات، 20 يونيو/ حزيران 2021 و22 يونيو/ حزيران 2021، وبينهما يوم واحد، ففي التوقيت نفسه في أوروبا وبعض الدول العربية، ظهرت «هوجة» ما عُرف بقضية الاغتصاب الزوجي، وتواكبت في اللحظة نفسها قضيتان إنسانيتان متشابهتان للغاية عن امرأتين، في فرنسا وفي مصر، تعرّضتا للاغتصاب من زوجيهما، وجهرتا بالحكاية على وسائل التواصل الاجتماعي.

الفرنسية التي قتلت زوجها واعترفت في المحكمة، ألّفت كتاباً حكت فيه وقائع وتفاصيل مُخجلة ومؤلمة، وصار كتابها من «أبيست سيلر» بل الأعلى توزيعاً في العالم 2021، وعنوانه «الجميع يعرفون هذا». والمؤلفة المتهمة بالقتل، اسمها فاليري بيكوت، أطلقت المحكمة سراحها من دون حبس، بعد إدراج جريمتها ضمن قضايا الاغتصاب الزوجي.

ولكن، بعد تلك الواقعة بيوم، نشرت المصرية ندى عادل، في صفحتها على «إنستغرام» قصة مشابهة إلى حدّ ما. روت حكايتها مع الاغتصاب الزوجي، وهنا قامت القيامة في مصر، ثم كانت حلبة النار التي أشعل سعيرها (الداعية) عبدالله رشدي، بسخريته من المرأة وقضيتها وتبريره لهذا الشكل من العلاقات، وهو صاحب الآراء الفقهية المثيرة للجدل والمستهجنة من الجماهير ومن المؤسسة الدينية التي خرج مفتيها الشيخ علي جمعة، ومعه عبلة الكحلاوي، ليناصرا السيدة، وليوضحا أنّ هذا أمر قديم ومعروف ومستهجن تماماً ومرفوض ومُدرج في كتب السنّة النبوية، حتى أنّ النبي محمد نهى عنه.

السؤال الذي تشعله نظرية المؤامرة: كيف ولماذا تواكبت الحادثتان في التوقيت نفسه في أوروبا وبلاد العرب؟ هل ثمّة من فعلها؟ من يدير العالم ويوزع قضاياه هنا وهناك بحرفة أو بخبثاة أو بقصد وحسن نية؟ وهل الأمر هكذا بالفعل؟ أم أنّه قد آن الأوان ليُعدل العدل ميزانه؟ السخرية والتنمر التي انطلقت على «السوشيال ميديا» في الوطن العربي، قابلتها جدية والتزام وتظاهرات في فرنسا حيث تجد أنّ الناس قد تجمهروا خلف السيدة فاليري باكوت، قاتلة زوجها، حتى حصلت على البراءة الأسبوع الماضي.

ما هو الاغتصاب الزوجي؟ في حكاية شديدة الإثارة على «فيسبوك» و«إنستغرام» راحت السيدة ماندي بوردمان، من إنديانا الأميركية، تحكي وتشرح للذين لا يفهمون معنى «الاغتصاب الزوجي» كي يفهموا، وتقول إنّها مثال لهذه الجريمة، فقد اكتشفت بعد مضيّ سبع سنوات على زواجها النموذجي، بعض التغيرات تحدث لها رقابية مختصة، بالإضافة إلى ضمان مبدأ المناصفة بين الجنسين، وتدعيم المشاركة الشبابية. إلى آخره. كما نص أيضاً على اعتماد مبدأ "الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، مع تصويت تفضيلي من دون مزج" وهو ما يضمن، بحسب متابعين عديدين، نسبة عالية من تساوي الحظوظ بين المرشحين.

وعلى الرغم من دعوات المقاطعة العديدة، شهدت الانتخابات مشاركة أحزاب عديدة منضوية تحت تيارات سياسية وفكرية مختلفة، وطنية وإسلامية وليبرالية. ومع ذلك، شهدت مقاطعة أحزاب أخرى عدة، محسوبة على "التيار الديمقراطي"، وفي مقدمتها جزء من رموز الحراك الشعبي. وقد اعتبرت أنّ شروط تنظيم انتخابات حرّة وشفافة، تضمن التنافس النزيه بين مختلف المترشحين، غير متوفرة حالياً، فالانتخابات ليست سوى عملية لإعادة إنتاج النظام السابق، بحسب تقديرها. ولم يخلُ السباق الانتخابي من التشويق، غير أنّ نسبة المشاركة الضعيفة (23,03%) كانت لافتة. وعلى الرغم من قول الرئيس عبد المجيد تبون، قبل إعلان النتائج، إنّ نسبة المشاركة ليست مهمة، وإنّما المهم إفراز الصندوق ممثلي الشعب الذين سيتمتعون بالشرعية الكافية لممارسة السلطة التشريعية، فإنّ متابعين عديدين للشأن السياسي الجزائري يرون أنّ هذه النسبة قد تفتح أبواب مجدداً أمام عودة التوتر بين السلطة وجزء من القوى المعارضة، وفي مقدمتها الحراك الشعبي الذي يعتبر هذه النسبة دليلاً على ضعف شرعية البرلمان الجديد.

بدا المشهد السياسي الذي أفرزته الانتخابات تعدّدية، تتصدّره جبهة التحرير الوطني، بثقلها ورمزيتها التاريخية، تليها حركة مجتمع السلم ذات التوجهات الإسلامية، مبرهنة على قدرتها الفائقة على التعبئة والتنظيم مع التطورات المتلاحقة، في ظلّ ذاكرة ما زالت تتحفظ على الإسلام السياسي. كما سجلت النتائج حضوراً لافتاً للمستقلين، فقد شكلوا على مستوى المقاعد الكتلة الثانية، وثمّة ارتفاع في الحضور الشبابي وتراجع تمثيلية النساء.

لم تفرز الانتخابات أغلبية برلمانية، على الرغم من السبق الانتخابي الذي حازت عليه جبهة التحرير، وهو ما يضمن سمح للرئيس تبون بأن يعين وزيراً أول (رئيس حكومة) طبقاً للمادة 103 من الدستور، فاختار الشخصية المستقلة، أيمن بن عبد الرحمن، الذي شغل منصب وزير المالية، وقبل ذلك محافظ البنك المركزي، وهو شخصية تكنوقراطية غير متحزّبة، يعوّل عليها الرئيس من أجل توسيع مشاركة أكبر طيف سياسي ممكن في الحكومة أو الحياة السياسية، من دون ارتهان واضح إلى جبهة التحرير، وحتى يعطي بذلك أيضاً انطباعاً أنّه يقود مرحلة جديدة قطع مع مناخات هيمنة جبهة التحرير، وإن رمزياً. وبذلك، لسنا أمام حكومة جبهة التحرير، بل هي حكومة أقرب إلى التوافق السياسي المحدود، خصوصاً في ظلّ نسبة المشاركة الضعيفة، وإحجام قوى سياسية عديدة عن المشاركة، سواء في الانتخابات أو في الحكومة.

ستّجد الحكومة الجزائرية داخلياً نفسها أمام رهانات ثلاثة رئيسية: تعزيز المشاركة السياسية. ثم الانفتاح على تلك الأغلبية المتبقية التي ظلت تنظر بكثير من الريبة إلى الانتخابات ذاتها، باعتبارها هروباً إلى الأمام أو التفافاً على مطالب الحراك، وربط جسور ما مع رموز الحراك، حتى تلطف من إمكانية استعادة أنفاسه، خصوصاً أنّ المناخ السياسي ما زال محتقناً، ولعلّ الاعتقالات والمضايقات التي طاولت نشطاء عديدين تؤشر إلى ذلك. أما الرهان الأخير فيعود إلى قدرة الحكومة الجديدة على تجنب مراقبة ومحاسبة عسيرتين قد يمارسهما البرلمان، إذا ما حرص على أن يلعب دوره كاملاً، حتى يعزّز من شرعية الضعيفة.

أما التحدّي الأكبر فسيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي، الذي سهر على تربيته عقوداً طويلة تواما الدولة الجزائرية الحديثة: جبهة التحرير والجيش.

> التحدّي الأكبر سيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

الجزائر: حكومة ما بعد الانتخابات

المهدي مبروك

شهدت الجزائر، يوم 12 يونيو/حزيران الماضي، تنظيم الانتخابات التشريعية المبكرة التي كان الرئيس عبد المجيد تبون قد دعا إليها في 22 فبراير/شباط 2020، حلّ المجلس الشعبي الوطني، وهو قرار كان الرئيس قد أعلن عنه في خطاب وجّهه إلى الشعب يوم 18 فبراير/ شباط من السنة نفسها، استجابة لبعض مطالب الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 فبراير/شباط 2019، ولعلّ أهمها عدم ترشّح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى عهدة رئاسية خامسة، فضلاً عن مناهضة الفساد وضمان حرّية التعبير والتنظيم... إلخ.

جرت هذه الانتخابات طبقاً للقانون الانتخابي الجديد الصادر في 10 مارس/ آذار 2021، الذي شدّد على نقاط مهمة عدة، كمحاربة الفساد المالي صلب العملية الانتخابية، من خلال ضبط مصادر التمويل الشرعية وتحديد هيئات رقابية مختصة، بالإضافة إلى ضمان مبدأ المناصفة بين الجنسين، وتدعيم المشاركة الشبابية. إلى آخره. كما نص أيضاً على اعتماد مبدأ "الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، مع تصويت تفضيلي من دون مزج" وهو ما يضمن، بحسب متابعين عديدين، نسبة عالية من تساوي الحظوظ بين المرشحين.

وعلى الرغم من دعوات المقاطعة العديدة، شهدت الانتخابات مشاركة أحزاب عديدة منضوية تحت تيارات سياسية وفكرية مختلفة، وطنية وإسلامية وليبرالية. ومع ذلك، شهدت مقاطعة أحزاب أخرى عدة، محسوبة على "التيار الديمقراطي"، وفي مقدمتها جزء من رموز الحراك الشعبي. وقد اعتبرت أنّ شروط تنظيم انتخابات حرّة وشفافة، تضمن التنافس النزيه بين مختلف المترشحين، غير متوفرة حالياً، فالانتخابات ليست سوى عملية لإعادة إنتاج النظام السابق، بحسب تقديرها. ولم يخلُ السباق الانتخابي من التشويق، غير أنّ نسبة المشاركة الضعيفة (23,03%) كانت لافتة. وعلى الرغم من قول الرئيس عبد المجيد تبون، قبل إعلان النتائج، إنّ نسبة المشاركة ليست مهمة، وإنّما المهم إفراز الصندوق ممثلي الشعب الذين سيتمتعون بالشرعية الكافية لممارسة السلطة التشريعية، فإنّ متابعين عديدين للشأن السياسي الجزائري يرون أنّ هذه النسبة قد تفتح أبواب مجدداً أمام عودة التوتر بين السلطة وجزء من القوى المعارضة، وفي مقدمتها الحراك الشعبي الذي يعتبر هذه النسبة دليلاً على ضعف شرعية البرلمان الجديد.

بدا المشهد السياسي الذي أفرزته الانتخابات تعدّدية، تتصدّره جبهة التحرير الوطني، بثقلها ورمزيتها التاريخية، تليها حركة مجتمع السلم ذات التوجهات الإسلامية، مبرهنة على قدرتها الفائقة على التعبئة والتنظيم مع التطورات المتلاحقة، في ظلّ ذاكرة ما زالت تتحفظ على الإسلام السياسي. كما سجلت النتائج حضوراً لافتاً للمستقلين، فقد شكلوا على مستوى المقاعد الكتلة الثانية، وثمّة ارتفاع في الحضور الشبابي وتراجع تمثيلية النساء.

لم تفرز الانتخابات أغلبية برلمانية، على الرغم من السبق الانتخابي الذي حازت عليه جبهة التحرير، وهو ما يضمن سمح للرئيس تبون بأن يعين وزيراً أول (رئيس حكومة) طبقاً للمادة 103 من الدستور، فاختار الشخصية المستقلة، أيمن بن عبد الرحمن، الذي شغل منصب وزير المالية، وقبل ذلك محافظ البنك المركزي، وهو شخصية تكنوقراطية غير متحزّبة، يعوّل عليها الرئيس من أجل توسيع مشاركة أكبر طيف سياسي ممكن في الحكومة أو الحياة السياسية، من دون ارتهان واضح إلى جبهة التحرير، وحتى يعطي بذلك أيضاً انطباعاً أنّه يقود مرحلة جديدة قطع مع مناخات هيمنة جبهة التحرير، وإن رمزياً. وبذلك، لسنا أمام حكومة جبهة التحرير، بل هي حكومة أقرب إلى التوافق السياسي المحدود، خصوصاً في ظلّ نسبة المشاركة الضعيفة، وإحجام قوى سياسية عديدة عن المشاركة، سواء في الانتخابات أو في الحكومة.

ستّجد الحكومة الجزائرية داخلياً نفسها أمام رهانات ثلاثة رئيسية: تعزيز المشاركة السياسية. ثم الانفتاح على تلك الأغلبية المتبقية التي ظلت تنظر بكثير من الريبة إلى الانتخابات ذاتها، باعتبارها هروباً إلى الأمام أو التفافاً على مطالب الحراك، وربط جسور ما مع رموز الحراك، حتى تلطف من إمكانية استعادة أنفاسه، خصوصاً أنّ المناخ السياسي ما زال محتقناً، ولعلّ الاعتقالات والمضايقات التي طاولت نشطاء عديدين تؤشر إلى ذلك. أما الرهان الأخير فيعود إلى قدرة الحكومة الجديدة على تجنب مراقبة ومحاسبة عسيرتين قد يمارسهما البرلمان، إذا ما حرص على أن يلعب دوره كاملاً، حتى يعزّز من شرعية الضعيفة.

أما التحدّي الأكبر فسيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي، الذي سهر على تربيته عقوداً طويلة تواما الدولة الجزائرية الحديثة: جبهة التحرير والجيش.

> التحدّي الأكبر سيظل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يقطع مع بقايا النظام الشمولي

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

سد النهضة في مجلس الأمن... المواقف والخيارات

عصام شعبان

عقد مجلس الأمن يوم الخميس، 8 يوليو/ تموز الجاري، جلسة لبحث أزمة سد النهضة الإثيوبي، بطلب من دولتي المصب، مصر والسودان، بعد قرار إثيوبيا الملء الثاني منفردة، من دون الوصول إلى اتفاق ينظم عمليتي الملء والتشغيل. قدمت تونس، عضو مجلس الأمن من الدول غير الأعضاء الدائمين، مشروع قرار بعودة مسار التفاوض والتوصل إلى اتفاق خلال ستة أشهر، مع تجنّب أي تصرّف أحادي إلى حين الوصول إلى اتفاق، بينما كشفت معظم الدول الأعضاء في مداخلاتها أنها غير مستشعرة وجود أزمة، تستوجب قيام مجلس الأمن بمهامه في حفظ السلام والأمن الدولي جهةً مرجعيةً، أو حتى وجود حاجة لدور فاعل في التحقيق والوساطة.

وباستثناءات محدودة، منها موقف تونس وفيتنام، كانت مجمل المداخلات ترى موقف الأطراف الثلاثة على قدم المساواة، والدعوة إلى عودة المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، وإن قدّر بعضها «مشاغل السودان ومصر». ولكن إجمالاً، ليس هناك شواهد على موقف مساند لدولتي المصب، ولا تشخيص لنهج إثيوبيا اعتداءً، أو يحمل مخاطر لدولتي المصب، عبر تحكمها في مصدر المياه كما تريد. ومثل مخرجات الجلسة الأولى لمجلس الأمن، في يونيو/ حزيران 2020، اقترح أغلب المتحدثين إحالة الملف على الاتحاد الأفريقي، وهو ما يتوقع أن يكون التوصية النهائية في حال تداول القضية في جلسات لاحقة. وبهذا، كانت الجلسة ترجمةً لمواقف دولية سابقة، ولكن في مشهد واحد مجمع، كاشف لا يقبل اللبس، أو الارتهان لأوهام وتقديرات غير دقيقة، روّجها حول مساندة دولية لدولتي المصب. في هذا السياق، لم يكن مستغرباً موقف الصين وروسيا المساند لإثيوبيا، وهما الدولتان الموسومتان صديقتين لمصر، وبرتبط موقفهما بسياستهما تجاه أفريقيا، خصوصاً الصين الساعية اقتصادية. وموقفهما يندرج ضمن اختبارات حقيقية لمواقف دولية من دولتي المصب.

الوقوف على الحقائق أمر مهم، وكشف جانباً من زيفٍ واطمئنان لم يكن في محله، ولا متفهم حدود الدور، مثاله التغنّي بصداقة الدولتين للنظام المصري، وهو ما روجته وسائل إعلام مصرية، ومحللون مختصون بالشأن الأفريقي ضمن مؤسسات رسمية. وتشكل خطأ التقدير لديهم على افتقاد تحليل موضوعي، وارتهان لأفكار ماضوية تخدم توجهاً دعائياً سلطوياً عن سلطة معزّزة بدعم الخارج والداخل، فضلاً عن تكلس فكري وعقلية قديمة، والإعلاء من استخدام منهج التفاعلية الرمزية في تحليل العلاقات الدولية، وهو منهجٌ غير مناسب هنا.

من خلاله، كانت قراءة الأفعال والسلوك والرموز المتبادلة بين ممثلي الدول خلال لقاءات رسمية من ترحيب أو هدايا وغيرها من رموز، مقياساً لمواقف سياسية للدول، تصلح للتحليل بشكل دائم وفي كل المواقف، والأمثلة هنا لا تحتاج إلى تذكير، ومليئة بالحديث عن تقدير واحترام وافر لرموز السلطة بين بلدين، توظف فيهما كل حركة لتبجيل ممثل الدولة.

وبالعودة إلى تحليل مواقف ممثلي الدول، بدا أن إثيوبيا استطاعت ترويج رؤيتها، فتبنت أغلب الدول موقفها، مؤكدين دعوتهم إلى الحوار في البيت الأفريقي، ورفض دخول وسطاء جدد. وإذ تعتبر إثيوبيا مجلس الأمن ليس مختصاً بمناقشة القضية، بوصفها قضية تنموية وفنية، وإن نقاشها في المجلس مضيعة للوقت والموارد، بحسب تعبير وزير الري الإثيوبي، فإن مواقف الدول الأعضاء لم تختلف كثيراً، نصحوا بحل المشكلة بين الأطراف الثلاثة، من دون رغبة في تدخل.

وعلى الرغم من مجمل ما جرى في الجلسة (ونتائجها) التي لن تخرج عن توصية بعودة المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، فإن هناك دروساً وفوائد، منها إعلان مصر والسودان موقفهما على الصعيد الأممي، تمهيداً إذا استطاعتا الإقدام على خطوات تصعيدية، ليست مقتصرة على عمل عسكري دفاعي. كذلك اختبرتا عملياً جهودهما على صعيد العلاقات الدولية، وتقييم نتائج الاتصالات المكثفة بالأطراف الدولية خلال عام مضى، ومن فضائل الأزمات، توجيه طرق التفكير، وفهم الواقع كما هو من دون أوهام، ما يساهم في تقدير الاحتياجات، وتحديد نقاط القوة والضعف، والبحث عن حلول وطرق جديدة، وطرح أسئلة أساسية بشأن البدائل في الوقت الراهن.

وكان كاشفاً أيضاً التعويل على المواقف الدولية، من دون اتخاذ مواقف تخصّ أصحاب المشكلة، درب من الوهم، فلا يمكن أن تطلب من الآخرين مساعدتك وأنت مقيدٌ في استخدام الخيارات أو تحسمها، ولا إمكانية للتأثير الدبلوماسي من دون امتلاك موارد (ومصادر) القوة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وحسن إدارتها تؤكد إثيوبيا بنهجها استمرار المواجهة والتحدّي لدولتي المصب، مراوغة لكسب الوقت، ممارسةً مزيداً من التعويل، للمضاعفة نقاط القوة.

وبعد انتهاء أعمال بناء السد، وبداية الملء الثاني، أصبح موقفها وازناً، وانعكس ذلك في كلمتها في مجلس الأمن. وكانت أغلب المواقف، خلال الجلسة، ليست في مجال إبداء انحياز لدولتي المصب، على الرغم من عدالة القضية، وحجم الضرر المترتب على أي إثيوبيا سياسة لأمر الواقع، وتوجّهها إلى التحكّم في مياه النيل، ولا

خلال تظاهرة الأيوبيين بشعار «لنه سدّي» في نيويورك (تيموثي كلاري/فرانس برس)

وبعد خطوة التوافق على المساعدات، والإشادة الروسية بالأميركيين والعكس، قد تندفع روسيا إلى التفكير جدياً بالحل السياسي، والبدء بمشاورات جادّة مع الأميركيين. يفرض التحالف بين روسيا وإيران والنظام على الروس تأنياً كثيراً للوصول إلى صفقة سياسية تخص الوضع السوري. ولم يكن اعتماد سياسة الخطوة خطوة الأميركية لتغيير الوضع السوري؛ هي ضرورة لحل بعض المسائل الاقتصادية، وربما السياسية، ولكنها ليست بديلاً عن الوصول إلى حكم انتقالي، له كامل الصلاحيات في إدارة الشؤون السورية، كما جاء في القرار 2254. الفكرة هذه هي الحل الوحيد الذي يدفع نحو سياسات روسية أميركية متقاربة للوضع السوري. الخطوات الروسية والأميركية الجديدة ستتضمّن بالضرورة إعادة نقاش جاد بين دبلوماسيي البلدين، وستشمل بالضرورة حصة إيران في سورية، ولن تكون أكثر من اقتصادية.

قرار تمديد إدخال المساعدات مدته عام، وبعد ستة أشهر سيمدّد له تلقائياً بعد تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة، وبالتالي: هل نستعجل «الاحتفال» لنقول إن 2022 سيكون عام الانتقال السياسي في سورية؟ أغلب الظن.

(كاتب سوري)

> يفرض التحالف بين روسيا وإيران والنظام على الروس تأنياً كثيراً للوصول إلى صفقة سياسية تخص الوضع السوري

2254، بل لعبت دوراً في إقراره، والرئيس السوري جُدّد له بالانتخابات أخيراً، وبيان جنيف لعام 2012 لم يعد الأساس لدى كل من أميركا والاتحاد الأوروبي، فهما تعتمدان 2254، ولا تغيران بشكل ممنهج القرارات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، أو قرارات أخرى تتعلق بمحاكمة الشخصيات الأساسية في النظام السوري. وإذاً ضمنا، ثمة صفقة كبيرة قد تتوصل إليها روسيا وأميركا في الأشهر المقبلة. ويدعم الفكرة هذه أن التوافق الروسي الأميركي وسياسة الخطوة خطوة لا يعنيان تغيّراً جدياً في السياسة الأميركية. وعكس ذلك، لن يستفيد الروس من سيطرتهم على سورية إن لم يتوصلوا إلى صفقة مع الأميركيين. وهذا هو فتح المعابر بين مناطق النظام وإدلب والجزيرة السورية ستستفيد منه إيران والنظام، وهما ليسا معنيين بحلّ للوضع السوري، بل بتخفيف العقوبات عن النظام فحسب، وليس لإيران أية مصلحة في صفقة تخص سورية؛ فسورية في السياسة الإيرانية ورقة مهمة في إطار مفاوضاتها بخصوص الملف النووي. روسيا هي المعنية بألا تغرق في الوضع السوري، والتخفيف من الحضور الإيراني، بغض النظر عن مطالبات كل من إسرائيل وأميركا بضرورة ذلك التخفيف. الآن، وبعد خطوة التوافق على المساعدات، والإشادة الروسية بالأميركيين والعكس، قد تندفع روسيا إلى التفكير جدياً بالحل السياسي، والبدء بمشاورات جادّة مع الأميركيين. يفرض التحالف بين روسيا وإيران والنظام على الروس تأنياً كثيراً للوصول إلى صفقة سياسية تخص الوضع السوري. ولم يكن اعتماد سياسة الخطوة خطوة الأميركية لتغيير الوضع السوري؛ هي ضرورة لحل بعض المسائل الاقتصادية، وربما السياسية، ولكنها ليست بديلاً عن الوصول إلى حكم انتقالي، له كامل الصلاحيات في إدارة الشؤون السورية، كما جاء في القرار 2254. الفكرة هذه هي الحل الوحيد الذي يدفع نحو سياسات روسية أميركية متقاربة للوضع السوري. الخطوات الروسية والأميركية الجديدة ستتضمّن بالضرورة إعادة نقاش جاد بين دبلوماسيي البلدين، وستشمل بالضرورة حصة إيران في سورية، ولن تكون أكثر من اقتصادية.

قرار تمديد إدخال المساعدات مدته عام، وبعد ستة أشهر سيمدّد له تلقائياً بعد تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة، وبالتالي: هل نستعجل «الاحتفال» لنقول إن 2022 سيكون عام الانتقال السياسي في سورية؟ أغلب الظن.

(كاتب سوري)

> الأز

شفاء الغليل لا يصنع انتصارات... الأحوال الفلسطينية بعد غزة

صقر أبو فخر

اندلعت، في يوليو/ تموز 1981 معارك عنيفة بين القوات الفلسطينية في جنوب لبنان والجيش الإسرائيلي، وتقاصفا بشدة، فيما أغار الطيران الإسرائيلي في 1981/7/17 على مقر ياسر عرفات في منطقة الفاكهاني في بيروت. وفي النهاية، توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى وقفٍ للنار برعاية الأمم المتحدة، وزار أمينها العام، كورت فالدهايم، بيروت ليلتقي عرفات. وانتشى فلسطينيون كثيرون بالزيارة، واعتبروها نصرًا مؤزّراً يُضاف إلى «النصر العسكري» في جنوب لبنان. حينذاك، مُدّت الولائم ووُزعت الحلوى وصدحت التهاليل وزغردت النساء، غير أن ياسر عرفات كان متجهمًا، وله رأي مخالف، وقال لنا في أحد الاجتماعات الموسعة التي كان يعقدها أحيانًا: استعدّوا لمعركة قاسية مع إسرائيل. وحين مطّ بعضهم شفتيه مستغربًا، راح عرفات يشرح الموقف إن اسرائيل لن تسكت عما جرى لجيشها في جنوب لبنان، وعما جرى لها دبلوماسيًا بعد زيارة فالدهايم، وستحاول كسر يد المقاومة، وهو ما وقع في 1982. وعلى هذا الغرار، على سكان قطاع غزة، أهاليَ وفصائل ومؤسسات وجمعيات، أن يستعدوا جميعًا للمعركة المقبلة التي من العبث التنبؤ بموعدها التقريبي منذ الآن، لأن تطورات الأحوال في إسرائيل والمنطقة العربية، علاوة على تقديرات القوة، وقوة الفصائل المسلحة في غزة، هي التي ستحدّد موعد الحرب أو حتى إلغاء فكرة الحرب.

ما إن أُطلق آخر صاروخ من غزة على إسرائيل، وما إن توقفت الطائرات الحربية الإسرائيلية عن دكّ مدن قطاع غزّة بهمجية لا مثيل لها، حتى بدأت جميع الأطراف، مثل كل مرة، في عدّ أوراقها المتجمعة، فيما تحوّل الضحايا إلى مجرد أسماء في المهرجانات التكريمية، وإلى أرقام في وسائل الإعلام. وراح كل طرفٍ يتباهى بأنه حقّق انتصارًا على عدوّه، حتى أن فصائل فلسطينية لا تمتلك أسلحة بعيدة المدى صارت تتبارى في الإعلان عن قصف مجموعاتها الفدائية المواقع الإسرائيلية بغزارة. وهذه الفصائل «مهضومة» حقًا، فهي مثل عجائز الأفراح: أكل ونقار وسخرية من العروس. أما مشهد الفرح على وجوه الشبان الفلسطينيين فور توقف إطلاق النار فهو يعكس الشعور بشفاء الغليل ونشوة إيلام العدو الإسرائيلي. لكن شفاء الغليل أمر عابر، ولا يصنع سياسة. وإذا كانت الصواريخ الفلسطينية التي انهمرت على إسرائيل قد شفت غليل الفلسطينيين الغاضبين، مع أنها لم توقع غير عشرة قتلى، علاوة على اثنين من العرب، إلا أن تلك المشاعر التي لها قيمة شعبية موقتة، لا قيمة لها في القرارات السياسية لأنها، ببساطة عابرة في الزمن.

■■■

حققنا انتصارات كثيرة، ومع ذلك لم نتمكّن من تحرير شبر واحد من الأرض. ألا يستدعي ذلك إعادة النظر في مفاهيمنا ومصطلحاتنا الدارجة واليومية التي لا يقيم معظمها وزنًا لحقائق الأمور ومعطيات الميدان، عسكريًا أكان ذلك أم سياسيًا؟ لقد شنّت إسرائيل ثلاث حروب محدودة على قطاع غزة قبل انسحابها منه في 2005: حقل الأشواك (أواخر إبريل/ نيسان 2001)؛ قوس قزح (مايو/ أيار 2004)؛ أيام الندم (سبتمبر/ أيلول 2004). وفي نهاية كل عدوان كنا نخرج لنقول: انتصرنا. ثم عمدت إسرائيل إلى شن حروب متتالية على قطاع غزة، أشهرها: أول الغيث (2005/9/25)؛ سيف جلعاد (يونيو/ حزيران 2006)؛ أمطار الصيف (تطوير لعملية سيف جلعاد التي اندلعت فور اختطاف الجندي جلعاد شاليط)؛ الشتاء الساخن (2008/2/27)؛ الرصاص المصبوب (2008/12/27)؛ عمود السحاب (2012/11/14)؛ الجرف الصامد (2014/7/8)، وأخيرًا حارس الأسوار (10 مايو/ أيار 2021). وفي نهاية كل حرب، كنا نتدافع للتعبير عن الانتصار الكبير الذي تحقق. ومع ذلك لم نتمكّن من «دفش» العدو الاسرائيلي شبرًا واحدًا إلى الخلف، ولم نستطع أن نرغمه على تفكيك مستعمرة واحدة، مع أن المشهور أن يفرض المنتصر شروطه على المهزوم، وهو أمرٌ لم يتحقق ألبتة في أي حرب بالمعنى العلمي لكلمة النصر. أما الحديث اليوم عن «النصر الرباني»، فهو مثل الكلام القديم على «النصر الإلهي» في لبنان في 2007؛ إنه كلام تعبوي تماماً، وهذا الشأن جائزٌ في السياسة، وضروري أحيانًا، لكنه ينقلب مقلبًا سيئًا إذا تحوّل إلى زجلٍ بلدي وهلاهيل، وإذا أهمل أخذ الميدانَ في الحسبان، وموازين القوى العسكرية في الاعتبار. لقد حققنا إنجازات؟ نعم بالتأكيد. لكننا لم نحقق نصرًا.

لم تحقق إسرائيل في حرب 2021، على المستوى الاستراتيجي، أي تحوّل جدي؛ فالأمور ظلت هي هي كما في نهاية كل عدوان. أما الفارق فيكمن في مدى التدمير وفي عدد الضحايا ومقدار الخسائر وطول أيام المعارك وشدة التقاصف. وسياسة إسرائيل العسكرية هذه في قطاع غزة مثل سياستها في سورية، ناجحة فاشلة؛ ناجحة في توجيه الضربات إلى المؤسسات المدنية والمواقع العسكرية ومستودعات الذخيرة، لكنها فاشلة لأنها لا تحقق نتائج سياسية، ولا تغيّر الواقع القائم البتة. وعلى غرارها، مع الفارق في الموقع، صارت سياسة حركتي حماس والجهاد الإسلامي التي يمكن إيجازها بِـ «التهدئة في مقابل التهدئة»، أي أن القتال والصمود لا يغيران الميدان البتة.

بُعيد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إسرائيل في 1977 ظهرت إلى الوجود «جبهة الصمود والتصدي» (الاسم الرسمي هو «الجبهة القومية للصمود والتصدي»). ومع مرور الوقت شاخت تلك الجبهة حتى صرنا نسميها «جبهة الصمود حتى تصدي» (أي حتى تصدأ). وفي استعادة مجازية لهذه العبارة كان ثمة صمود وتصدٍ في فلسطين في مايو/ أيار 2021: الصمود في غزة، والتصدي في الضفة الغربية والقدس الشرقية وأراضي 1948، وهذا أمر لا ريب فيه. وقد ظهرت إسرائيل في تلك الأثناء مجرّد آلة حربية تقتل كل شيء حي، وتدمّر كل ما هو معمور، فيما المنتصر الأول في تلك المعمعة هو شعب فلسطين. لكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أبدًا أن ذلك الصمود، إن لم يتحوّل إلى أوراق سياسية رابحة، سيتبدّد. ومهما يكن الأمر، فلولا الصمود في غزة، والتصدّي في بقية المناطق الفلسطينية لما انطلق اللسان الأميركي من عقاله، وفُكّت عقدته لينطق بواقع الحال: لا بديل من حل الدولتين، وأن مصير القدس لا تقرّره إسرائيل وحدها، بل المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل. أي أن المفاوضات المباشرة صارت على الأبواب، ولن يطول أجلها أبعد من خريف 2021، إن لم تقع مفاجآت غير محسوبة، وسيكون هادي عمرو، فوق وظيفته قنصلاً عامًا لأميركا في فلسطين، المفاوض الأميركي التمهيدي في مقابل بيني غانتس وبئير لبيد من الجانب الإسرائيلي. غير أن نفتالي بينيت وبئير لبيد، ومعهما أفيغدور ليبرمان، لا يرغبون في إطلاق أي ديناميةٍ سياسيةٍ جديدة في شأن التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومن غير المتوقع أن تخطو حكومة بينيت -بئير أي خطواتٍ إيجابية على درب المفاوضات العسيرة، لكنها ستدير علاقاتٍ عامة تحت ضغط إدارة جو بايدن، الأمر الذي يجعل الاحتمالات السياسية المقبلة أكثر عسرًا في قطاع غزة والضفة الغربية معًا، ويتطلب مزيدًا من الواقعية السياسية، لا الغوغائية الشعبية، خصوصًا أن المخارج أمام الفلسطينيين محدودة جدًا، ولا يمكنهم كلما دقّ الكوز بالجرّة أن يعودوا إلى إطلاق الصواريخ.

■■■

لا ريب أن قضية فلسطين استعادت خلال العدوان الإسرائيلي مكانتها السياسية والإعلامية، وهو ما افتقرت إليه السياسة العامة الفلسطينية طوال عهد دونالد ترامب. لكن الخطاب الذي راح يصم الآذان بعد توقف العدوان إن كل ما كان قبل العدوان لن يكون كما هو بعده، إنما هو خطاب يُخفي في ثناياه نشازًا سياسيًا مألوفًا، لكن من المحال إخفاء الطعام تحت السرير؛ لأن الرائحة تفضح المحاولة، فالختم السياسي الفلسطيني موجود لدى منظمة التحرير في رام الله وليس في أي مكان آخر. وكل مَن يزعم إنه بات يشكل مرجعية للفلسطينيين واهمٌ جدًا، ومن المحال تحقيق طموحه هذا، لأن من شأن من يسعى نحو تلك الغاية، مستعينًا بالأصوات العالية وبالشعبوية البدائية، أن يبدد الأوراق التي تجمعت في أيدي الفلسطينيين أخيرا، فالقائد الحقيقي ليس من يستجيب للجماهير العفوية، بل مَن يتخذ القرار التاريخي ويُقنع الجماهير، بصوابيته فتسير وراءه. وهذا الوصف لم ينطبق يومًا إلا على ياسر عرفات وحده. وها نحن نشهد في هذا السياق انتقال حركة حماس من المطالبة بالمشاركة في القرار السياسي، وهذا حقٌّ مشروع تماماً، إلى إملاء الشروط على حركة فتح، وهذا افتئاتٌ على الواقع وعلى الواقعية، علاوة على أنه انتفاخٌ سياسي مريب وغير واقعي. وقد عرضتْ حركة فتح على «حماس» تأليف حكومة توافق وطني تكون مقبولة لدى دول العالم المستعدة لإعادة إعمار قطاع غزة، فلم يتم التوصل إلى أي تفاهم في شأنها، لأن «حماس» اشترطت أن يتم تأليف المجلس الوطني خلال ثلاثة أشهر، وأن يتم تشكيل قيادة موقتة لمنظمة التحرير تضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي بأرجحية على الفصائل المعروفة، وأن يأتي الرئيس محمود عباس إلى القاهرة لحضور اجتماعات الفصائل فيها. وتلك الشروط الثلاثة مستحيلة وعبثية وغير ممكنة، وهو ما أدّى إلى فشل اجتماع القاهرة.

> كعب أخيل الإسرائيلي هو الضفة الغربية والقدس على أهمية بقية مناطق فلسطين ومنها، بالطبع، غزة
>
> المخارج أمام الفلسطينيين محدودة جداً، ولا يمكنهم كلما دقّ الكوز بالجرّة أن يعودوا إلى إطلاق الصواريخ

ليعرف مَن يجب أن يعرف أن كعب أخيل الإسرائيلي هو الضفة الغربية والقدس على أهمية بقية مناطق فلسطين ومنها، بالطبع، غزة. هناك بالتحديد إما أن تنتصر سياسة الاستيطان ومصادرة المنازل والتهويد والضم والطرد، أو تنتصر إرادة الفلسطينيين. وبحسب مفاهيم الأمن الاسرائيلية، لا تشكل غزّة تهديدًا وجوديًا لإسرائيل؛ إنها مشكلة أمنية تتجدّد مرة في كل عدة سنوات، ويتم التعامل معها عسكريًا. التهديد الوجودي الفعلي يكمن في القدس والضفة الغربية بالدرجة الأولى، فهناك تجري المواجهة المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وهزيمة إسرائيل إذا كانت ممكنة إنما تتحقق هناك، وليس في أي مكان آخر. وصيغة ذلك النصر العتيد تعني أمرًا واحدًا، قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية. وإلى أن يتحقق هذا الأمل، ليتحد الفلسطينيون في مواجهة المخاطر الكبيرة المقبلة بدلاً من «العنفصة» المستهجنة. فمن المتوقع ازدياد العنصرية الإسرائيلية، وتزايد العنف ضد الفلسطينيين، وتصاعد شراسة المستوطنين ضد السكان، وشراسة الإسرائيليين في المدن «المختلطة». وستجري مباراة طويلة في التطرّف بين اليمين الإسرائيلي بوجوهه المتعددة: اليمين القومي واليمين الديني واليمين الوسطي. وستنتعش المجموعات الإرهابية الإسرائيلية من طراز «شبان التلال» و«بات عاين» و«أمناء جبل الهيكل» و«منظمة تدفيع الثمن».

■■■

الخطوة الإسرائيلية المقبلة إما التقسيم الزماني للمسجد الأقصى، أي أن يأتي اليهود إلى الصلاة فيه في زمن معلوم، ويأتي المسلمون في زمن محدّد آخر، أو التقسيم المكاني على غرار ما جرى في الحرم الإبراهيمي في الخليل. وفي معمعان هذه المواجهة في القدس بالتحديد، وفي أحيائها كالشيخ جرّاح وسلوان، ثمّة من يتسلى بالدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية، وهؤلاء لا يفقهون البتة أن حل السلطة سيؤدي إلى حلول سلطةٍ أخرى في مكانها، وستدعم إسرائيل أي شخصٍ يسيطر على الضفة الغربية (منطقتا أ و ب) بذريعة تجنّب الفوضى. وعلى هذا المنوال، هناك من امتهن كتابة البيانات والمذكّرات بين الفينة والأخرى. لا بأس بذلك، لكن هذا الأسلوب ما عاد نافعًا ألبتة. لقد انتهى منذ زمن بعيد العهد الذي كان المناضلون يسهرون فيه على طباعة البيانات السياسية على ورق الحرير (ستانسل) والمسحوبة على الرونيو قبل أن يرموها في الليالي تحت أبواب المنازل والمحال التجارية. وانقضى الزمن الذي كانت المنظمات تستاق الناس إلى مقر الأمم المتحدة كلما أرادت تلك المنظمات أن تعبّر عن احتجاجها على أي شأن سياسي. لنتخيل أن بعضا اليوم، في عصر الإنترنت، يوزّع منشوراته من تحت الأبواب المغلقة في الليالي الحالكة. سيكون المشهد مضحكًا وبلا جدوى. وعلى هذا الغرار، مع الفارق في التشبيه، جاء البيان الذي يطالب بتنحية الرئيس محمود عباس، وهو المنتخب بـ 66% من أصوات الشعب الفلسطيني، ومع أنّ لي بين موقعي ذلك البيان أحبابًا وأصحابًا ورفاقًا تشاطرنا أشواطًا من أعمارنا في النضال الفلسطيني، إلا أنني من موقع الصداقة والمحبة أقول إننا لو أقلنا السلطة من جميع مهماتها، وسلّمنا الموقّعين، باستثناء مجموعةٍ ليست كثيرة العدد، مقاليد السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح ومعها الهيئات والمؤسسات والصناديق والبلديات والشركات، فهل سيفلحون في إدارتها؟ وهل هم جديرون بهذه المهمة المتخيلة خصوصًا أن كثيرين، مع احترامي لهم، غير قادرين على إدارة بناية، فكيف يديرون شعبًا تحت الاحتلال؟ ولمن يريد تغيير القيادة الفلسطينية عليه أن يلجأ إلى الانتخابات، وأن يناضل من مكانه أنّى وُجد، في إنكلترا أم في الولايات المتحدة أو في غيرها من بلاد الله الواسعة، لإرغام إسرائيل على الصدوع لإرادة الفلسطينيين في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بدلاً من إجهاضها. وهذا هو الكلام الموزون، وخلاف ذلك كلام بلا وزن.

(كاتب عربي)

السيسي ورسائل جنازة جيهان السادات

مالك ونوس

تجنَّدت أجهزة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وأذرعه الإعلامية والأمنية، بمناسبة وفاة زوجة الرئيس الأسبق، أنور السادات، لتضخيم هذا الحادث وإظهاره غير عادي، ولتكريس استثنائية صاحبته بوضوح فاقع. وتكلّلت كل تلك الأعمال بمشاركة السيسي نفسه، وكل مسؤولي نظامه في الجنازة الرسمية التي أقيمت لها، من أجل هدفٍ واحدٍ، توجيه رسائل مباشرة وغير مباشرة إلى الشعب المصري أولاً، وإلى الأطراف الدولية ثانياً. وتتعلق بنهج السادات، وبالدور الذي ارتضاه السيسي لنفسه لبثّ الروح في ذلك النهج، وتأكيد استمرار سيره في مسيرة التطبيع الذي خطّها، علّ ذلك يصبّ في جهده الدائم لتثبيت حكمه أكثر، وسط الاهتزازات المحيطة.

ليس لدى السيسي من الأسباب الموجبة التي تدفعه إلى تنظيم جنازة عسكرية لجيهان السادات، أو ما يبرّر له ذلك، وهي التي لم تتقلّد يوماً منصباً رسمياً في البلاد، لا خلال فترة حكم زوجها ولا بعده. بل حتى إن نيلها الدكتوراه في الأدب المقارن، وعلى أساسها أصبحت محاضرةً في جامعة القاهرة وجامعة أميركية، رافقه لغطٌ كثير يومها، بشأن من أعدَّ لها البحوث التي تقدّمت بها لنيل الشهادة. وعلاوة على أنها أول جنازة عسكرية لامرأة في تاريخ مصر، فإنها تأتي في ظروف القلق التي يعيشها الشعب المصري على مستقبله، بسبب النزاع الذي يصاحب إكمال تشييد سد النهضة الإثيوبي، واقتراب فترة الملء الثانية لخزّانه التي ستحجز مياه الفيضان وتحبسها عن مصر والسودان، وهي الخطوة التي ربما تعد بداية التهديد الجدّي للحياة في البلدين. وإذا لم تكفِ السيسي الجنازة العسكرية لإعادة الاعتبار لنظام السادات الذي اعتمد إهانة المصريين عبر الصلح مع عدوهم الإسرائيلي الذي قتل أبناءهم، يأتي نعي الرئاسة المصرية المرأة ليكمل ذلك.

تقول الرئاسة في خطاب النعي عن أنور السادات إنه «رجل الحرب والسلام»، وقد ساندته زوجته الراحلة في ظل أصعب الظروف وأدقّها حتى قاد البلاد إلى تحقيق «النصر التاريخي» في حرب أكتوبر 1973. وفي هذا القول تناقضٌ مع رؤية السيسي لهذه الحرب، وإهانة للشعب المصري في الحديث عن «رجل السلام» في الوقت عينه، فالسيسي قال، في الندوة التثقيفية للقوات المسلحة، في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، إن تلك الحرب كانت محاولة انتحار، بسبب الفارق بين الجيشين، المصري والإسرائيلي، مقللاً من تضحيات أبناء الشعب المصري وما أنجزه خلالها. أما حديث الرئاسة عن السادات باعتباره بطلاً للسلام، ففيه تعظيم لذلك السلام مع الإسرائيليين الذي يحتفظ المصريون في ذاكرتهم بكثير من أنواع الهوان الذي ألمَّ بهم بسببه.

لذلك، ومع استحضار صورة السادات رمزاً، وتكريم أرملته على هذه الشاكلة، ليس من الصعوبة اكتشاف تعمُّد السيسي إهانة المصريين في هذه المناسبة ومناسبات عدة سبقتها. ففي كل مرة يتخذ من حادث ما مناسبةً يتعمّد بها توجيه الإهانات لهذا الشعب ولتضحياته، ما دام باقياً على رأس سلطة الانقلاب التي تدير البلاد بعقلية المنتقم ممن تجرّأوا على رفض النظام ونادوا بإسقاطه. قبل ذلك لم يرَ السيسي حاجة في أن يلمّح إلى أنه سيكون دائماً بالمرصاد لأحلام المصريين في التغيير؛ إذ قالها علانية، سنة 2018، حين جزم مهدّداً «احذروا! الكلام اللي اتعمل من سبع تمن سنين مش حيتكرر تاني في مصر»، ويقصد بذلك ثورة 25 يناير في 2011، التي أطاحت الرئيس الأسبق، حسني مبارك. وفي هذا السياق، يمكن استحضار إقامة السيسي جنازةً عسكريةً لمبارك، وسط أبهة التكريم التي أحاطت بموته، متعمداً بذلك الإيحاء للمصريين بأن الرجل الذي خلعته ثورتكم، ها أنا ذا أُعيد الاعتبار إليه وإلى صورة النظام التي كان يمثلها قبل تلك الثورة. يومها، تعجّب المصريون كيف تقام جنازة عسكرية له، إذ إن إدانته ونجليه، في قضية القصور الرئاسية، وهي التي اعتبرها محللون «مخلّة بالشرف» تمنع إقامة جنازة عسكرية له. هذا إذا ما أردنا غضّ النظر عن أنه حوكم بتهم الإضرار بالمال العام وقتل أبناء الشعب المصري خلال ثورة يناير، في ما عرف يومها بحادثة «موقعة الجمل» التي راح ضحيتها قتلى وجرحى من المعتصمين في ميدان التحرير في القاهرة.

> ليس لدى السيسي من الأسباب الموجبة التي تدفعه إلى تنظيم جنازة عسكرية لجيهان السادات

ربما يريد السيسي بهذه الجنازة، وبنعي الرئاسة المصرية جيهان السادات، ونعي وزارة الأوقاف لها، ثم قراره منحها «وسام الكمال»، وإطلاق اسمها على أحد محاور الطرقات، ربما يريد توجيه رسالة إلى المصريين مفادها: إن من يقف معنا نُعلي شأنه ونُكرمه في حياته ومماته، ومن يقف ضدنا ويعارضنا لدينا أقبية كثيرة تستضيفه حتى مماته. ولا عجب في إغداق السيسي على جيهان كل هذا الإغداق، إذ كانت من أول المطبِّلين لانقلابه، وقالت في لقاء تلفزيوني: «ربنا أرسل لنا الرئيس عبد الفتاح السيسي لكي ينقذ مصر من حكم الإخوان المسلمين». وليس غريباً، في هذا السياق، إشارة التلفزيون المصري والأذرع الإعلامية إلى أن من يعطون مصر (ويقصد من يقفون إلى جانب نظامها)، فإن مصر لا تنساهم.

تأتي هذه الجنازة وهذا التكريم اللافت في خضم ازدياد حدّة النزاع مع إثيوبيا بسبب سد النهضة وقرار الأخيرة ملء خزانه، من دون مراعاة المخاطر المترتبة بسبب ذلك على مصر والسودان. وفي هذه البهرجة التي صاحبت الجنازة محاولةٌ لتلميع صورة السيسي ونظامه، بعدما لحق بها من مهانة، وبعد ظهوره بمظهر المفرَّط بحقوق مصر وشعبها، والعاجز عن فعل شيءٍ يمنع الكارثة التي ستحدق بالبلاد. وإذا كانت هذه رسائله إلى الداخل، فإنها أيضاً رسائل إلى الخارج، تفيد بأنه سيبقى وفياً لنهج التطبيع، على الرغم من درايته بما يقدّمه أصدقاؤه في دولة الاحتلال الإسرائيلي للإثيوبيين من مشورةٍ ومن أسباب القوة التي تقوّي شوكتهم إزاء أعين المصريين والسودانيين.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads